من الالفاظ مطلقا فالمناسب التعميم لا التخصيص بالجزئي فلابد من ضم هذا القول اليه كما لا يخفى ثم
ان المحشي لم يتعرض لما يترائى من كلام القائل من تعلق المؤاخذة بالمنقول لان الظاهر ان مراده
ايضا تعلق المؤاخذة بالنقل لكن لما اوهم كونه ناقلا بمعنى ناقلا له فهم تخصيص مؤاخذة
النقل بصورة كون المنقول كلاما خبريا   ففيه تنبيه على محل المناظرة كما عرفت الظاهر
ان يقول مع ان فيه الان يراد لفظة المقابل للفظة الملحوظ في قول المص وهو المكاتب
للمحل هذا على نسخة ففيه اما على نسخة به بل فيه فلا اشكال ويمكن ان يقال ان المحشي اعتبر
فيما قبل ايضا التنبيه بتقييد الكلام بالتام الخبري على ان المنقول محكي محض لا يتعلق به المؤاخذة
وانما يتعلق هي على نفس النقل وهي جملة خبرية ولم يظهر ذكر التنبيه بعد لان مجرد تقييد الكلام
بالتام الخبري انما يظهر التنبيه على ان المؤاخذة انما تتعلق بالكلام التام الخبري مع بقاء
احتمال ان يكون نقلا لا منقولا واما ظهور التنبيه على ان المؤاخذة تتعلق بالكلام التام الخبري
على ان يكون نقلا لا منقولا فيكون ناقلا بمعنى ناقلا فيه لا بمعنى ناقلا له فمن قوله ففيه على الظاهر
ويعلم من هذا ان قوله ففيه سواء ابقي على ظاهره او لا وقوله بل فيه يمكن ان يكون نحوا لا على
التعرض لما يترائى من كلام القائل من تعلق المؤاخذة بالمنقول فتامل   لان المدعى
لا يكون نفس الكلام فلو كان مدعيا بمعنى مدعيا له يلزم ان يكون المدعى نفس الكلام مع انه بمعنى
الكلام فالاظهر ان يكون مدعيا بمعنى مدعيا فيه ليكون المدعى معنى الكلام واذا كان مدعيا
بمعنى مدعيا فيه يكون ناقلا ايضا بمعنى ناقلا فيه فيثبت المط   والمنقول قد يكون
معنى الكلام فلو كان ناقلا بمعنى ناقلا له يلزم اهمال المنقول الذي هو المعنى فالظاهر ان
يكون ناقلا بمعنى ناقلا فيه لئلا يلزم اهمال فيثبت المط   على ان مآل الكلام فيه لطف
وابهام فتامل ثم هذه العلاوة اعتراض على القائل ايضا من جهة ان المستفاد من قوله

فالتخصيص

فالتخصيص بالجزئي غير مناسب القول بان المناسب عدم التقييد بل حمل الكلام على الاعم
لئلا يلزم التخصيص بالجزئي ولا يخفى انه لو حمل الكلام على الاعم كما هو المستفاد من قول القائل
فالتخصيص آه على ما بينا   لان من الكلام الكلام الغير الجزئي حيث فرض حمل الكلام على الاعم
كالمفردات والمركبات التقييدية والانشائية الغير المنقولة اما كون هذه الامور لا
تصلح للدعوى   فالتقييد احسن من وجوه تظهر تلك الوجوه بملاحظة كلام المحشي من
المبدا الى المنتهى وهي تعيين محل المناظرة والتنبيه على ان المؤاخذة تتوجه الى الكلام الجزئي
سواء كان القائل ناقلا او مدعيا وفي ضمن هذا التنبيه التنبيه على ان المنقول محكي محض لا تتعلق
به المؤاخذة وعلى انما يتعلق بنفس النقل وعلى ان النقل جملة خبرية وان كان منقوله اعم
منها ومن غيرها والانشاء وكون ناقلا بمعنى ناقلا فيه ومدعيا بمعنى مدعيا فيه لان كونهما
بهذين المعنيين منوط بالتقييد بالخبري اذ لولا التقييد لكان ناقلا بمعنى ناقلا له ومدعيا
بمعنى مدعيا له وفي ضمن هذا الارشاد الدفع لمحذور انحصار المنقول بالكلام مع انه قد يكون
في نفس الامر معنى الكلام مع قطع النظر عن اللفظ وكون الترديد حاصرا على تقدير التقييد
بخلاف ما اذا لم يقيد وربما تزداد الوجوه بملاحظة التعقب واللوازم   لو اكتفى في التقييد
بقوله خبريه لكان اولى كما لا يخفى ان اراد ان يكون اولى من جهة انه يكون احصر والثاني
يغني عن الاول فيرد ان القول باغناء الثاني عن الاول غير معقول مع ان في الاجمال ثم
التفصيل تشويقا الى محل المناظرة والمؤاخذة وتمكنا له في الذهن فضلا ممكن وجها غيره
الا ان يقال ان مراده بكونه اولى هو ان المناظرة لا يختص بالجمل التامة بل يجري في الصلة و
الجمل الصغرى ايضا مثلا لو قال الحكيم النفس التي ثبتت قدمها تنفي بطلانه التي تجري في الصلة
وهو قوله ثبتت قدمها المناظرة وكذا تجري في الجملة الصغرى التي هي قوله تنفي بطلانه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)